آثار العدالة بين الأقاليم في المال العام

س: في الحلقة السابقة أشرنا إشارة عابرة إلى أن العدالة بين الأقاليم في مصلحة جميع الأقاليم وبالتالي أفراد المجتمع. هل يمكن أن نفصّل هذه الإشارة، بما يوضح أهمية العدالة بين الأقاليم في المال العام؟

ج: بعد حمد الله تعالى والصلاة والسلام على رسوله الكريم.

فعلاً أشرنا في الحلقة السابقة إلى أن العدالة الإقليمية في مصلحة المجتمع ككل، بمعنى أن الإقليم الذي يستأثر على غيره في ظل عدم العدالة، ويرى في ذلك مصلحة له، خاطئ في هذا التصور، إذ أن مصلحته مع مصلحة الجميع، والأثرة لا تولد إلا البغض والحقد بين الأقاليم، ذلك أن العدالة الإقليمية تحول دون تطرق الضعف والوهن إلى العلاقات التي تربط الأقاليم بعضها ببعض وتكون منهم وحدة واحدة هي الدولة، وليس هناك سبب يدعو إلى الفرقة وانفراط العقد أكثر من شعور بعض الأقاليم بالظلم لحساب إقليم آخر، وإذا أصبح هذا الشعور من الظهور بدرجة كافية، وشعر به أهل الإقليم شعوراً حافزاً، فإن النتيجة هي ضعف الوحدة القومية، ويكون التفكير في الانفصال عن الدولة هو أول ما يطرأ على تفكير أبناء الإقليم الذي وقع عليه الغبن في توزيع الخدمات العامة، وقد شاهدنا دولاً للأسف إسلامية، وقع فيها الانفصال وتكونت من الدولة الواحدة دولتان، وكان السبب في ذلك هو عدم العدالة بين أقاليم الدولة في توزيع الأموال والخدمات العامة. وعندما تكون الظروف الجغرافية لا تسمح للإقليم المغبون بالانفصال، فإنهم سيثيرون المتاعب والقلاقل الأمر الذي يوهن بناء الأمة، ويعود بالوبال على جميع الأقاليم.

س: ألا ترى أن العدالة بين الأقاليم في إنفاق المال العام تؤدى إلى زيادة الإسهام في الأموال العامة مما يوفر الأموال التي يستفيد منها كل الأقاليم؟

جـ: نعم ملاحظتك صحيحة، فعندما يشعر المواطنون بالعدالة في توزيع المال العام تتحقق بين الأقاليم، فإنهم يقبلون بنفس راضية على تحمل الأعباء والتبعات التي يكلفون بها، من ضرائب وزكوات وإسهامات تطوعية، ويزيد بذلك حجم الأموال العامة مما يعود بالفائدة على الجميع.

أما إذا ساد الظلم، فإن الأفراد يحاولون بشتى الطرق التهرب من هذه التبعات، ويبررون ذلك أمام ضمائرهم بأن الأموال التي تجمع منهم تنفق على غيرهم، على أساس من الهوى لا على أساس من العدل والمصلحة. ومن ثم فإن تهربهم من التبعات العامة ـ في نظرهم ـ يعد محافظة منهم على المال، وحسن استفادة منه. ويقود ذلك إلى استمراء التهرب.

وينتهي ذلك بفساد الأخلاق، والتعود على التهرب الذي يصعب التخلص منه حتى بعد زوال أسبابه، وإذا فسدت الضمائر وألفت التهرب من تحمل الأعباء العامة، فإن الأمانة تذهب شيئاً فشيئاً، ويقود ذلك إلى نقص الأموال العامة، وعدم كفايتها لأداء نفس القدر السابق من الخدمات، سواء في الأقاليم صاحبة الأثرة أو الحظوة أو في الأقاليم المغبونة مهضومة الحقوق، أي يقود عدم العدل في توزيع المال العام بين الأقاليم إلى نقص وقلة المال العام الذي يعود بالضرر على الجميع. أما العدالة في توزيع المال العام فإنها تعود بزيادته وبفائدة الجميع.

ولا يفوتنا أن نوضح ملحظاً هاماً يترتب على عدالة توزيع المال العام بين

الأقاليم، هو ما يؤدى إليه ذلك من التنمية المتوازنة في أطراف الدولة الأمر الذي يقود إلى التكامل الحقيقي بين الأقاليم فيستفيد بعضها من بعض، ويحدث توسع في حجم السوق المحلى، الأمر الذي يشد من قوى التنمية في كل الأقاليم، ويوجد أعمالاً حقيقية لأبناء كل إقليم داخل إقليمهم، وتختفي بذلك ظاهرة الهجرة إلى العاصمة، وغيرها من المدن التي تتوفر بها الخدمات، مما يرفع العبء عن هذه المدن، فلا تظهر بها المناطق العشوائية التي تمثل ندباً في وجه المدن الكبرى. وتضغط على الخدمات والمرافق المختلفة، مما يؤدى إلى تدنيها وعدم كفاءتها.

إن العدالة في توزيع المال العام بين الأقاليم، تقيم مجتمعات تتقارب فيها مستويات المعيشة في الأقاليم كلها ويرتفع فيها مستوى الجميع، هذا ولا ننسى أن تقارب المستويات بين الأقاليم هو الصفة التي تميز المجتمعات التي قطعت شوطاً كبيراً في مضمار التقدم، ذلك أن التقدم لا يتحقق في ظل الأثرة البغيضة، وإنما يتحقق ويطرد في ظل العدالة بين الأقاليم في المال العام وفي جميع المجالات.

والله ولى التوفيق